

Distr.: General
3 November 2004
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييم أعمال مجلس الأمن فيما يتصل بشهر آب/أغسطس ٢٠٠٤ (انظر المرفق).

وقد أُعد هذا التقييم في إطار مسؤوليتي بعد إجراء مشاورات مع أعضاء المجلس، وعملاً بمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/451)، ولا ينبغي اعتباره مثلاً لآراء المجلس.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أندري إ. دنيسوف

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة
تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الاتحاد الروسي للمجلس
(آب/أغسطس ٢٠٠٤)

مقدمة

تناول مجلس الأمن، في ظل رئاسة الاتحاد الروسي، مجموعة واسعة من المسائل في جدول أعماله، منها الحالة في أفغانستان وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وهاييتي والعراق وكوسوفو (صربيا والجبل الأسود) والشرق الأوسط/فلسطين والصومال والسودان وتيمور - ليشتي.

وعقد مجلس الأمن ما مجموعه ١٠ اجتماعات رسمية، خلال شهر آب/أغسطس، و ١٣ اجتماع مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته واتخذ قراراتين واعتمد ٣ بيانات رئاسية. وأدلى الرئيس بأربعة بيانات للصحافة باسم أعضاء المجلس.

أفريقيا

بوروندي

عقد المجلس مشاورات غير رسمية عاجلة يوم الأحد ١٥ آب/أغسطس قدم خلالها السيد هادي العنابي الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس عن الحالة في بوروندي فيما يتعلق بالمذبحة التي تعرض لها اللاجئين الكونغوليون في مخيم المرور العابر، التابع للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في مدينة غاتومبا في بوروندي.

وبناء على ذلك، اعتمد المجلس بيانا لرئيس المجلس (S/PRST/2004/30)، أدان فيه المجلس المجزرة بأشد العبارات، وطلب إلى الممثل الخاص للأمين العام لبوروندي والممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن يقوموا بالتثبت من الحقائق وتقديم تقرير عنها إلى المجلس في أسرع وقت ممكن. وطلب المجلس إلى سلطات بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتعاون بشكل فعال لكي يمكن إحالة مرتكبي هذه الجرائم والمسؤولين عنها إلى القضاء بدون إبطاء.

وفي ١٩ آب/أغسطس، وأثناء مشاورات غير رسمية، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - ماري غينو إحاطة إعلامية إلى المجلس عن التطورات في

المنطقة وقال إنه في أعقاب المذبحة التي حدثت في معسكر غاتومبا وبعد البيانات النارية التي أدلى بها الزعماء السياسيون والعسكريون، كان هناك تهديد حقيقي بتصاعد العنف في المنطقة. ودعا جميع العناصر الفاعلة إلى الابتعاد عن حافة الحرب وممارسة ضبط النفس، والسعي إلى إقامة العدل لا إلى الانتقام.

وفي ٣١ آب/أغسطس، وأثناء مشاورات غير رسمية، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام التقرير الأول للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بورندي (S/2004/682). وكان من بين ما أكد عليه أنه كان هناك تقدم في تنفيذ اتفاق أروشا، وإن كان بطيئاً. وأكد أعضاء المجلس على ضرورة إجراء الانتخابات في حدود الموعد المقرر في اتفاق أروشا وأهمية إقرار الدستور بعد انتهاء الصراع في أسرع وقت ممكن.

كوت ديفوار

أثناء المشاورات غير الرسمية التي جرت يوم ٤ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الأمين العام عن نتائج مؤتمر قمة أكرا المعني بكوت ديفوار، الذي عقد يومي ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه. ورحب أعضاء المجلس باتفاق أكرا الثالث الذي يهدف إلى تعزيز تنفيذ التسوية السلمية في كوت ديفوار، وشكر الأمين العام على إسهامه الشخصي وإخلاصه لعملية السلام في كوت ديفوار.

وفي ٥ آب/أغسطس اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2004/29) رحب فيه باتفاق أكرا الثالث وحث الأطراف الإيفوارية على أن تظل متقيدة بالالتزامات التي تعهدت بها عند التوقيع على هذا الاتفاق.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٢٥ آب/أغسطس، وأثناء مشاورات غير رسمية، قام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بتقديم التقرير الخاص الثالث للأمين العام (S/2004/650) عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولاحظ أن التوجه الرئيسي للوثيقة كان الخروج بولاية أشمل للبعثة في المجالات التي تستطيع فيها البعثة أن تعرض مساعدات حقيقية على الحكومة الانتقالية. وتمثل هذه المجالات في تعزيز الأمن من خلال تشكيل قوة متكاملة من الجيش والشرطة، وتنفيذ برامج نزع سلاح المقاتلين الكونغوليين والجماعات المسلحة الأجنبية التي ما زالت تمارس نشاطها في الجزء الشرقي من البلد. ومن أهم الأمور التي ينبغي مواجهتها في هذا الصدد، أشار وكيل الأمين العام إلى توحيد البلد، وإعادة تشكيل الآليات الإدارية المحلية، وإقرار القوانين الأساسية والدستور الجديد، وإجراء الانتخابات عن عام ٢٠٠٥. وأحاط

أعضاء المجلس علما بالتوصيات التي وردت في تقرير الأمين العام، وكرروا الإعراب عن تأييدهم التام لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

الصومال

بحث المجلس أثناء المشاورات غير الرسمية التي دارت في ١٧ آب/أغسطس تقرير فريق الرصد (S/2004/604) عملاً بالقرار ١٥١٩ (٢٠٠٣) بشأن الصومال. وقدم التقرير رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)، السفير لاورو ل. باخا الممثل الدائم للفلبين. وفي نفس اليوم اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٥٥٨ (٢٠٠٤)، الذي مُدِّدَت به ولاية فريق الرصد لمدة ستة شهور. وقد أَدان المجلس في هذا القرار استمرار تدفق إمدادات الأسلحة والذخيرة إلى الصومال وعبره، بما يتنافى مع الحظر المفروض على الأسلحة. وطلب إلى فريق الرصد مواصلة تحسين واستكمال المعلومات الواردة في مشروع القائمة التي تضم أسماء منتهكي حظر توريد الأسلحة، وأن يصدر توصيات معينة تتعلق باتخاذ تدابير إضافية لتحسين الامتثال للجزاءات بصفة عامة.

السودان (دارفور)

استمع المجلس في ٤ آب/أغسطس إلى إحاطة إعلامية من كل من الأمين العام وكيران برندرغاست وكيل الأمين العام للشؤون السياسية عن إقليم دارفور في السودان.

وقد أطلع الأمين العام المجلس على ما تم في الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدها مع ١٣ من قادة الدول الأفريقية والمناقشات التي نظمها رئيس الاتحاد الأفريقي حول دارفور، على هامش مؤتمر قمة أكرا. وأبلغ المجلس بقراره إرسال فريق من الأمم المتحدة إلى أديس أبابا فوراً، ليتعاون مع الاتحاد الأفريقي بشأن احتياجات الاتحاد المتعلقة بحماية فريق الرصد التابع له في دارفور. وفي وصفهم الحالة في المنطقة، أشار الأمين العام ووكيله إلى أن الإجراءات التي اتخذتها حكومة السودان قد أفضت إلى تطور إيجابي يتمثل في زيادة فرص وصول المساعدات الإنسانية إلى دارفور. أما المشكلة الرئيسية الخطيرة التي كان ينتظر من حكومة السودان أن تبدي ماثرة أكبر في التصدي لها، فهي حماية السكان المدنيين وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بترع سلاح الجنجويد، والجماعات المسلحة غير القانونية، واحترام جميع الأطراف لوقف إطلاق النار.

وقد أقر وكيل الأمين العام في معرض الإحاطة التي قدمها، كما أقر الأمين العام في الملاحظات التي أدلى بها لوسائل الإعلام عقب جلسة الإحاطة، بأنه حتى لو تعذر تنفيذ مهمة

نزع السلاح بالكامل خلال ٣٠ يوما، فلا بد على أي حال من بدئها وتنفيذها بصورة ديناميكية.

وفي ٢٤ آب/أغسطس تلقى المجلس أثناء مشاورات غير رسمية معلومات عن الحالة في دارفور من تولىاميني كالوموه الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. وعقب المشاورات، أدلى رئيس المجلس ببيان إلى الصحافة قال فيه إن أعضاء المجلس أعربوا عن تأييدهم الشديد للدور القيادي الذي لعبه الاتحاد الأفريقي في معالجة الأزمة الإنسانية في دارفور. وأعربوا عن تقديرهم للعمل الذي يقوم به جان برونك الممثل الخاص للأمين العام لشؤون السودان، في مساندة أهداف وقرارات المجلس. ورحبوا بخطة عمل دارفور، وحث أعضاء المجلس حكومة السودان وجميع الأطراف المعنية على مواصلة التعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي ومع الأمم المتحدة في السعي لحل الأزمة.

الأمريكتان

هايتي

في ٢٦ آب/أغسطس قام مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام أثناء مشاورات غير رسمية بإطلاع المجلس على العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والتطورات التي حدثت في ذلك البلد منذ منتصف شهر حزيران/يونيه.

آسيا

أفغانستان

عقد المجلس جلسة علنية في ٢٥ آب/أغسطس عن الحالة في أفغانستان وتأثيرها على السلام والأمن الدوليين. واستمع المجلس إلى إحاطة من جان أرنو الممثل الخاص للأمين العام الذي عرض تقرير الأمين العام (S/2004/634) وقدم بيانا وتحليلا شاملين عن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة في أفغانستان، وأكد أن توفير قدر كاف من الأمن للانتخابات الرئاسية سيكون أمرا ضروريا، وأن ذلك يحتاج إلى زيادة المساعدات الدولية، بما في ذلك نشر قوات أمن إضافية. ووجه الممثل الخاص الانتباه إلى حالة الأمن الهشة والمتفجرة في أفغانستان، والتي تدهورت تدهورا خطيرا في بعض أنحاء البلد بسبب القلاقل التي تثيرها القوى المتطرفة، وعلى الأخص القاعدة وطالبان. كما أشار إلى عدم إحراز تقدم بشأن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفي تنفيذ حملة مكافحة المخدرات.

ورحب أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى بتقرير الأمين العام وبالإحاطة التي قدمها ممثله الخاص. وأكدوا أن على المجلس أن يواصل جهوده الشاملة لمساعدة السلطات الأفغانية والمجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات إضافية لمنع زيادة عدم استقرار الأوضاع، وضمان ظروف مواتية لنجاح الانتخابات الرئاسية.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١١ آب/أغسطس استمع المجلس إلى الإحاطة الإعلامية المعتادة عن حالة عملية السلام من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الذي قال إنه لم يحرز تقدم ملموس في أثناء الشهر الماضي صوب استئناف مفاوضات السلام على أي مسار من المسارات. ثم عقد المجلس بعد ذلك مشاورات عن الشرق الأوسط أيضا.

وفي ٣١ آب/أغسطس أدلى رئيس المجلس ببيان إلى الصحافة أدان فيه أعضاء المجلس الهجمات الإرهابية في إسرائيل التي أسفر عن إزهاق أرواح بريئة. كما أدانوا جميع أشكال الإرهاب الأخرى، ونددوا بتصاعد العنف في الشرق الأوسط، ودعوا جميع الأطراف إلى مواصلة عملية السلام في المنطقة.

العراق

في ١١ آب/أغسطس، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى المجلس تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق منذ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/2004/625). ونظرا للدور الأساسي الذي تضطلع به البعثة في دعم العملية الانتقالية في العراق، أوصى الأمين العام بتمديد ولايتها لفترة ١٢ شهرا أخرى. وفي ١٢ آب/أغسطس اتخذ مجلس الأمن بالاجماع القرار ١٥٥٧ (٢٠٠٤)، وجدد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا أخرى.

وفي ١٩ آب/أغسطس، أصدر الرئيس بيانا للصحافة جاء فيه أن أعضاء المجلس يشيدون بذكرى أول رئيس للبعثة، سيرجيو فييرا دي ميللو، وذكر موظفي الأمم المتحدة البالغ عددهم ٢١ موظفا، الذي فقدوا أرواحهم يوم ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وأعربوا عن تعازيهم لأسر الضحايا ومساندتهم لموظفي الأمم المتحدة العاملين في العراق رغم كل الصعاب والأخطار.

وفي ١٩ آب/أغسطس قام السفير يولي فورونتسوف، المنسق الرفيع المستوى، أثناء مشاورات غير رسمية، بتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس عن مسألة إعادة أو عودة جميع الكويتيين ومواطني الأطراف الثلاثة أو رفاههم إلى أوطانهم. وقدم أحدث تقرير أعد عن هذه

المسألة، وأقر بأنه من بين ٦٠٥ كويتيين فقدوا في العراق بعد غزو بلدهم في عام ١٩٩٠، أعيدت حتى الآن رفات ٣٤٠ شخصا.

وذكر أن التعرف عليهم بشكل أكيد سيعني أنه في المستقبل القريب سيكون نحو نصف الكويتيين ومواطني الأطراف الثالثة المعتقلين قد ارتاحوا في مثواهم الأخير. فعدد الذين تم التعرف عليهم حتى الآن ارتفع من ٩٢ شخصا إلى ١٦٧ شخصا. وفي أعقاب المشاورات أصدر الرئيس بيانا للصحافة أعرب فيه عن أمله في أن يتمكن السفير فورونتسوف من السفر قريبا إلى العراق للمضي قدما في عمله. ورحب الرئيس بتعهد إبراهيم الجعفري نائب الرئيس العراقي بالمساعدة في البحث عن هؤلاء الذين ما زالوا مفقودين.

تيمور - ليشتي

في ٢٤ آب/أغسطس، عقد المجلس جلسة علنية بشأن تيمور - ليشتي. وقدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام التقرير المرحلي للأمين العام (S/2004/669) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وأشار إلى أن تيمور - ليشتي قد نجحت خلال الشهور الأخيرة في تحمل المسؤولية عن أمنها الداخلي والخارجي وأصدرت تشريعات مهمة، وفي الوقت نفسه، واصلت أجهزة الإدارة العامة وإنفاذ القوانين، وقوات الشرطة والجيش تطورها. وتحقق تقدم ملموس في الاستعدادات لإجراء أول انتخابات في تيمور - ليشتي منذ الاستقلال. وبعد أن وجه الأنظار إلى بعض المشكلات الهامة التي ما زالت تيمور - ليشتي تواجهها كدولة جديدة، أكد الأمين العام المساعد أنه رغم التقدم الذي حدث، فما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله قبل انتهاء ولاية البعثة في أيار/مايو ٢٠٠٥.

ورحب أعضاء المجلس بالتطورات الإيجابية في تيمور - ليشتي، وأكدوا أهمية مواصلة المساعدات المستمرة من المجتمع الدولي إلى هذا البلد حتى تتوافر له الوسائل اللازمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي على وجه السرعة. كما أدلى ببيانات في هذه الجلسة عدد من البلدان، أغلبهم من نفس المنطقة.

أوروبا

كوسوفو وصربيا والجبل الأسود

في جلسة مفتوحة عقدت بشأن الحالة في كوسوفو، صربيا والجبل الأسود، في ٥ آب/أغسطس، استعرض المجلس تقرير الأمين العام (S/2004/613) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، كما استمع إلى إحاطة إعلامية من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وقال الأمين العام المساعد إنه منذ أحداث العنف التي وقعت في منتصف آذار/

مارس، شهدت كوسوفو تقدماً محدوداً في بعض المجالات ذات الأولوية، وإن كان ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لإصلاح الأضرار المادية والنفسية التي خلفتها أحداث العنف تلك. وبشكل عام، ظل التقدم هشاً، وما زالت هناك شواغل خطيرة. فقادة كوسوفو وشعبها يواجهون تحدياً متزايداً في دفع بلدهم إلى الأمام في المجالات الرئيسية للمصالحة العرقية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وإقامة مجتمع ديمقراطي ومتسامح يضم الجميع.

وأثناء المناقشات أعرب بعض المتكلمين عن أسفهم للنكسات التي حدثت بسبب أعمال العنف في شهر آذار/مارس، والتقدم المحدود في المجالات الرئيسية، بما في ذلك عودة اللاجئين، وتمتع الأقليات بالأمن وحرية الانتقال على قدم المساواة مع غيرهم، وحثوا جميع قادة كوسوفو على استئناف الحوار والجهود الرامية إلى دفع عملية تنفيذ المعايير إلى الأمام، وتنفيذ جميع التدابير ذات الأولوية من خطة كوسوفو لتنفيذ المعايير، وترجمة التزاماتهم إلى عمل من أجل خلق ظروف مواتية لعودة المشردين وإدماجهم في المجتمع. كما ناشدوا الصرب الموجودين في كوسوفو المشاركة في الانتخابات المقبلة لجمعية كوسوفو.

مسائل أخرى

المحكمتان الدوليتان

في ٤ آب/أغسطس، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2004/28) بشأن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأحاط المجلس علماً بالتقريرين اللذين قدمهما رئيسا المحكمتين إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز، ودعا مجدداً جميع الدول إلى تكثيف تعاونها مع المحكمتين.

لجنة مكافحة الإرهاب

في ١٢ آب/أغسطس، وفي أعقاب المشاورات التي دارت بين أعضاء مجلس الأمن إعمالاً للقرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤)، صدق المجلس على الهيكل التنظيمي لإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب الذي كان المدير التنفيذي لإدارة قد قدمه إلى اللجنة بالتشاور مع الأمين العام وعن طريقه.